AL-QANATIR
INTERNATIONAL JOURNAL OF ISLAMIC STUDIES
eISSN: 2289-9944
Vol. 24. No. 1. October Issue (2021)

THE ROLE OF THE JUDICIAL AUDITOR TO REDUCE THE PRACTICES OF CREATIVE ACCOUNTING ON THE FINANCIAL STATEMENTS IN KUWAITI ISLAMIC BANKS

دور المدقق القضائي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بالقوائم المالية في المصارف الإسلامية الكويتية

Ahmed M Gh Al-Shehri[i], Ahmad Sufian Che Abdullah[ii] & Mohd Abd Wahab Fatoni Mohd Balwi[iii]

[i] (*Corresponding author*). PhD Student, Department of Syariah and Management, University of Malaya. a.alrumaithah@gmail.com
[ii] Senior Lecturer, Department of Syariah and Management, University of Malaya. sufyan@um.edu.my
[iii] Senior Lecturer, Department of Syariah and Management, University of Malaya. fatoni@um.edu.my

Abstract

The aim of this research is to identify the role of the judicial auditor to reduce creative accounting practices in financial statements in Kuwaiti Islamic Banks. The research is considered field research in which the researcher followed the descriptive and analytical method. The research community included all Kuwaiti Islamic Banks, while the sample consisted of (75) respondent from financial advisors, members of audit committees, internal auditors and financial managers working in these banks. The research concluded that there is a role for the judicial auditor in limiting creative accounting practices in the financial statements issued by Kuwaiti Islamic Banks. The responses of the study sample were high. It was found that the judicial auditor contributes to making the accounting information suitable for different parties and limits creative accounting practices. The research recommended the emphasis for Kuwaiti Islamic Banks to adhere to the requirements of practicing judicial auditing for their role in limiting creative accounting practices in the financial statements issued by them, through the application of policies and procedures for the independence of the judicial auditor to deal with legal issues.

Keywords: *Judicial, Auditor, Accounting, Financial, Banks.*

ملخص البحث

هدف هذا البحث إلى التعرف على دور المدقق القضائي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بالقوائم المالية في المصارف الإسلامية الكويتية، يعتبر البحث من الأبحاث الميدانية والتي اتبع فيها الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي، شمل مجتمع البحث جميع المصارف الإسلامية الكويتية، أما العينة فتكونت من (٧٥) مستجيب من المستشارين الماليين وأعضاء لجان التدقيق، ومدققي الحسابات الداخليين والمديرين الماليين العاملين

	في هذه البنوك. وتوصل البحث إلى انه يوجد دور للمدقق القضائي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن المصارف الإسلامية الكويتية. وأن استجابات عينة الدراسة كانت مرتفعة، وقد تبين أن المدقق القضائي يسهم في جعل المعلومات المحاسبية ملاءمة للأطراف المختلفة ويحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية. وأوصى البحث بالتأكيد على أهمية التزام المصارف الإسلامية الكويتية بمتطلبات ممارسة التدقيق القضائي لدورها في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عنها، وذلك من خلال تطبيق السياسات والإجراءات الخاصة بعنصر استقلالية المدقق القضائي للتعامل مع القضايا القانونية. الكلمات المفتاحية: المدقق، المحاسبة، المالية، القوائم، المصارف.

المقدمة

لقد شهد العقدين الماضيين من الألفية الثالثة خلاف وجدل واسع حول دور مهنة المحاسبة والتدقيق في حصول المشكلات والأزمات المالية التي تعرضت لها العديد من الشركات، ولعل من أبرز الاستفسارات تلك المتعلقة بأسباب الإخفاق وممارسات التلاعب من قبل المدراء والتي تؤدي إلى فشل الشركة في اكتشاف الأخطاء ومعرفة حالات الغش والتلاعب التي تحدث بالشركات التي يتم التدقيق عليها سواء ما كان منها بقصد أو بدون قصد.

إن المتتبع للأسباب التي تؤدي إلى حدوث المشكلات والإخفاقات يلاحظ أن أغلبها يعود إلى غياب التدقيق القضائي وعدم الاستعانة بها للكشف عن حالات الفساد الإداري والمحاسبي بشكل عام والفساد المالي بشكل خاص، وما يرافقه من عدم امتلاك الإدارة للمقدرة الكافية على القيام بدورها وواجبها في المتابعة والرقابة على العمليات المالية مع مراعاة أن الفساد المحاسبي يعود في أحد جوانبه الهامة إلى دور المدقق وتأكيده على المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية تم إعدادها بشكل دقيق وصحيح، وذلك على خلاف الحقيقة التي رافقها ضياع حقوق المستثمرين والملاك وأصحاب المصالح وفقدان ثقة هؤلاء بعدالة وصحة هذه القوائم.

وفي سياق العديد من الأزمات والفضائح المالية التي أحدقت بموثوقية القوائم المالية المنشورة، ومصداقية معديها وعدالة المدققين علها، فقد اتجهت العديد من الدراسات في الفترة الأخيرة إلى تأسيس علاقة بين التدقيق القضائي وبين صحة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية التي تقوم بإعدادها تلك الشركات، والتي تعدّ المرشد الأساسي في اتخاذ العديد من القرارات من قبل العديد من الأطراف ذات العلاقة، الأمر الذي

يقتضي بأن تحتوى تلك البيانات المالية على معلومات صحيحة وعادلة، لكي تحقق الغرض الذي أعدت من أجلها.

وقد ظهرت ممارسات المحاسبة الإبداعية التي تؤدي إلى زيادة الفجوة بين ما يتوقعه مستخدمي القوائم المالية وبين جودة الإبلاغ المالي، نظراً للأثر السلبي الذي تلعبه هذه الأساليب في تشويه بنود ما تصوره القوائم المالية من معلومات تعكس المركز المالي للمنظمة في فترة زمنية معينة، وبالتالي تحقيق أهداف مشروعة أو غير مشروعة تعتمد في إكتساب شرعيتها على نية معد القوائم المالية (التكريتي، ٢٠١٩).

مشكلة البحث

نتيجة للقصور في الإجراءات التي تتم من خلال التدقيق الخارجية في اكتشاف أساليب التلاعب المحاسبي في وجود تواطؤ بين مدققي الحسابات ومرتكبي هذه الممارسات والناجمة عن تزايد حالات الفساد، واتساع فجوة التوقعات بشكل غير مسبوق، وفشل عملية التدقيق الخارجية وغيرها، جعلت من التدقيق القضائي مطلباً من المطالب الضرورية لكافة الأطراف للمحافظة على مصالحها من خلال الكشف عن التجاوزات واتخاذ الإجراءات المهنية الملائمة لأداء المحاسبين ومدققي الحسابات.

لذلك تتمحور مشكلة الدراسة حول ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية كظاهرة تؤثر على مصالح ذوي العلاقة والمساهمين والملاك، وتؤدي أيضا إلى انهيار المنظمة والاقتصاديات ككل، فالتدقيق القضائي تؤدي دوراً كبيراً وحاسما في مواجهة طرق وأساليب هذه الممارسات والحد منها، وكيف يمكن تحسين وتعزيز هذا الدور من اجل منع حصول مثل هذه الظواهر السلبية في المحاسبة واكتشافها بحال حدوثها. لذلك سوف تحاول هذه الدراسة الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي: هل يوجد أثر المدقق القضائي بمتغيراته (متطلبات ممارسة المدقق لمهام التدقيق القضائي، الإجراءات التنظيمية التي يلتزم بها المدقق القضائي، الصفات التي يجب توفرها في المدقق القضائي) في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن المصارف الإسلامية الكويتية؟ ويتفرع عن هذا السؤال عدد من الأسئلة الفرعية هي على النحو الآتي:

س١: كيف يوجد دور لمتطلبات ممارسة المدقق لمهام التدقيق القضائي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن المصارف الإسلامية الكويتية؟

س٢: لماذا يوجد دور للإجراءات التنظيمية التي يلتزم بها المدقق القضائي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن المصارف الإسلامية الكويتية؟

س٣: كيف وجد دور للصفات التي يجب توفرها في المدقق القضائي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن المصارف الإسلامية الكويتية؟

أهداف البحث

يتمثل الهدف الأساسي للبحث في محاولة معرفة دور المدقق القضائي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن المصارف الإسلامية الكويتية. وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

١. التعرف على دور متطلبات ممارسة المدقق لمهام التدقيق القضائي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن المصارف الإسلامية الكويتية.
٢. بيان دور الإجراءات التنظيمية التي يلتزم بها المدقق القضائي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن المصارف الإسلامية الكويتية.
٣. بيان دور الصفات التي يجب توفرها في المدقق القضائي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن المصارف الإسلامية الكويتية.

أهمية البحث

تأتي الأهمية النظرية من كونها تساعد في إثارة الوعي المهني والأكاديمي بضرورة الاهتمام بدراسة التدقيق القضائي وتحقيق إدراك وفهم أكبر لها، وبيان دورها في الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية الذي من شأنه إعداد محاسب مبدع قادر على تحقيق الإبداع المحاسبي مثل استخدام طرق وأساليب وإجراءات ومفاهيم ومعايير ونظريات غير مألوفة لتفسير وتحليل وحل المشاكل المحاسبية المختلفة وليس استخدامها للتضليل, وهذا يؤثر ايجابيا على كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي في تحقيق معلومات محاسبية ذات جودة عالية وأكثر فائدة لمستخدميها في اتخاذ القرارات الرشيدة.

كما تأتي الأهمية العملية من إمكانية استفادة المصارف الإسلامية الكويتية المبحوثة من نتائجها بالشكل الذي يساعدها على الاستعانة بالمدقق القضائي للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية، كما يتوقع أن تفيد نتائج هذه الدارسة المدققين والمحاسبين القانونين والمستشارين الماليين العاملين في مجال التدقيق والمحاسبة في المصارف الإسلامية الكويتية من خلال تعرّفهم بأهمية التدقيق القضائي للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

فرضيات البحث

الفرضية الرئيسة: لا يوجد دور للمدقق القضائي بمتغيراته (متطلبات ممارسة المدقق لمهام التدقيق القضائي، الإجراءات التنظيمية التي يلتزم بها المدقق القضائي، الصفات التي يجب توفرها في المدقق القضائي) في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن المصارف الإسلامية الكويتية. ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

١. لا دور لمتطلبات ممارسة المدقق لمهام التدقيق القضائي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن المصارف الإسلامية الكويتية.
٢. لا دور للإجراءات التنظيمية التي يلتزم بها المدقق القضائي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن المصارف الإسلامية الكويتية.
٣. لا دور للصفات التي يجب توفرها في المدقق القضائي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن المصارف الإسلامية الكويتية.

نموذج الدراسة

تم قياس متغيرات الدراسة من خلال تصميم النموذج الخاص بها. والشكل التالي (١) يوضح ذلك:

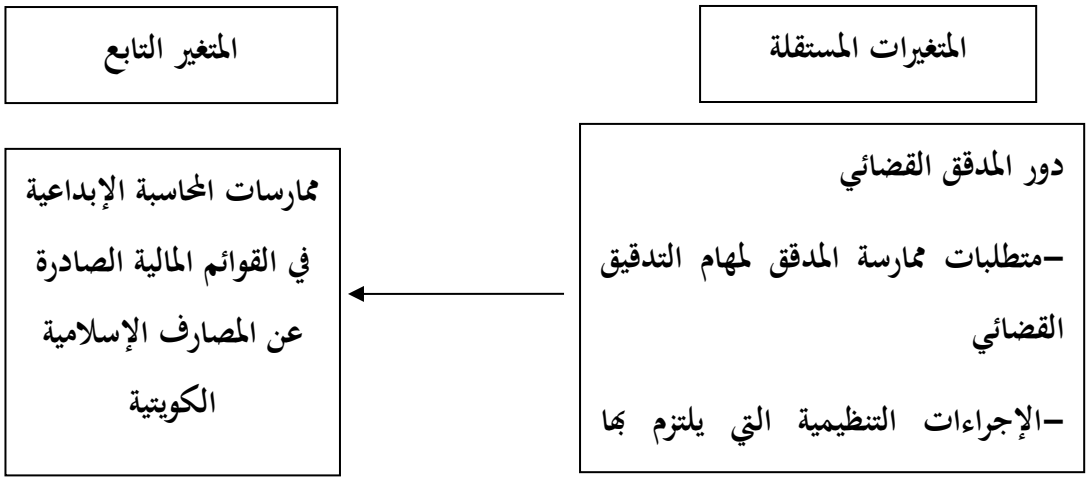

نموذج البحث

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات الآتية:

١. المتغيرات المستقلة
   أ. متطلبات ممارسة المدقق لمهام التدقيق القضائي: دراسة خليل (٢٠١٧).
   ب. الإجراءات التنظيمية التي يلتزم بها المدقق القضائي: دراسة محمد، (٢٠١٨).
   ج. الصفات التي يجب توفرها في المدقق القضائي: دراسة خليل (٢٠١٧).
٢. المتغير التابع: دراسة (Matarenh, 2015).

تعريف المصطلحات

التدقيق القضائي: هي مجال من المجالات المحاسبية التي تقوم بالأساس على معرفة متكاملة بكافة مرتكزات وأساسيات ومبادئ المحاسبة والتدقيق، وتستند أيضا على مهارة البحث والتقصي والتحري في ضوء امتلاك معرفة بالجوانب القضائية، وهي ترتكز على القيام بالتأكد وفحص بيانات الماضي من اجل استشراف ما قد

يحصل في المستقبل وذلك بالنسبة لازدياد الحاجة إلى هذا النوع من التدقيق عند وجود الشكوك المهنية والدعاوى القضائي التي تستدعي إبداء الرأي المهني المحايد والمستقل ومن ثم إعداد التقرير الذي يساعد على قبول وتأييد الدعوى القضائي ومساعدة المحكمة وتنويرها نحو بيان وإظهار الحق وتحقيق العدالة (السيسي، ٢٠١٦: ٣٣).

المدقق القضائي: هو الشخص الذي يمتلك قدرات معرفية وعلمية ومهارية وسلوكية بالجوانب القضائية ومجاز عمليا لممارسة عمليات فحص وتقييم ومعرفة التصرفات غير القانونية غير الظاهرة في القوائم المالية من خلال إبداء الرأي المهني المحايد والمستقل ومن ثم إعداد التقرير الذي يساعد على قبول وتأييد الدعوى القضائي ومساعدة المحكمة وتنويرها نحو بيان وإظهار الحق وتحقيق العدالة (السيسي، ٢٠١٦ :٣٦).

المحاسبة الإبداعية: هي عملية من عمليات التلاعب التي يمارسها المحاسبون للتغيير في القيم المالية الواردة في القوائم المالية، متضمنة الخيار النفعي في تطبيق المبادئ المحاسبية، والتضليل في الإبلاغ المالي وأية خطوات متخذة تجاه إدارة الأرباح والمكاسب أو تمهيد وتلطيف صورة الدخل (Matarenh, 2015 :14).

القوائم المالية: وتتضمن التقارير والكشوفات والقوائم المالية التي يتم إعدادها من قبل النظام المحاسبي لغرض إظهار نتائج الأعمال خلال الفترة المالية وحقوق المالكين وتصوير الوضع المالي للمشروع في نهاية الفترة المالية، وتشمل على أربعة قوائم رئيسية هي: قائمة المركز المالي العمومية (قائمة المركز المالي)، قائمة الدخل (نتيجة الأعمال)، قائمة التدفقات النقدية، قائمة حقوق المساهمين (أبو نصار والخلايلة، ٢٠١٧: ٣٣-٣٥).

الإطار النظري

التدقيق القضائي (المفهوم والأهمية)

ينظر إلى التدقيق القضائي باعتباره احد المهن المتعددة المهارات والخبرات، فهو يتضمن إلى جانب الخبرة في مجال المحاسبة والتدقيق امتلاك المدقق للخبرة القانونية الكافية التي تجعله قادراً على القيام بأداء هذه المهنة بشكل سليم، وبالرغم من عدم وجود تعريف موحد ومنفصل للتدقيق القضائي، إلا أن الكثير من الدراسات قامت بتوضيح هذا المفهوم على انه استخدام المدقق للمعرفة المحاسبية والتدقيقية مع امتلاكه المهارات والقدرات على القيام بالتحقيق للمساعدة في حل القضايا القانونية المختلفة (Bressler, 2010: 3).

ويعرف التدقيق القضائي بأنه تلك العملية التي يتم من خلالها التأكد والتحقق من أن المعاملات والوثائق المتعلقة بقضية معينة تكون سليمة قانونيا وتكون بطريقة توفر درجة من المصداقية لكافة الأطراف المعنية بالقضية، إذ تتطلب في بعض الأحيان توافر شهادة الخبراء الماليين وتتطلب أيضا أن يكون العاملين في التدقيق القضائي موظفون أو محامين لديهم خبرة بالقانون (جميل، ٢٠١٢: ٢٢).

ويمكن القول، أن التدقيق القضائي عملية يتم من خلالها التحقق من المعاملات المالية من الناحيتين المحاسبية والقانونية، ولكنهما تختلفان من ناحية القائمين على تلك المعاملات والعمليات التدقيقية التي تتطلب أن يكون هؤلاء المدققين مؤهلين للعمل ويمتلكون المعرفة العلمية والمهارات اللازمة للتعامل مع مختلف أنواع القضايا القانونية.

وبناءً على ذلك يمكن تحديد مفهوم المدقق القضائي بأنه ذلك الشخص القادر على القيام بإجراء عمليات الفحص التحقق والتقييم للبيانات المالية من خلال استخدام قدراته المعرفية والعلمية والمهارية والسلوكية التي تساعده على اكتشاف ومعرفة التصرفات غير القانونية التي قد تكون غير ظاهرة في القوائم المالية.

ويشير (Popoola et al., 2014) إلى أن العديد من الدراسات تناولت المواضيع المتعلقة بعلاقة المحاسبة القضائية مع التدقيق القضائي، فالمحاسب القضائي يقوم بالتأكد من صحة السجلات المحاسبية، في حين أن المدقق القضائي يكون دوره أكثر شمولا فبالإضافة إلى قيامه بالتأكد من صحة السجلات المحاسبية، فانه يقوم بالتفكير بشكل عميق في البيانات والمعلومات المالية مثل قيامه بالتحقق من تسجيل الشركة في السجل التجاري، وقيامه بالتعرف على مدى موثوقية الوثائق والسجلات التي تدعم مسار عملية التدقيق، فضلا عن بحثه عن ثقافة المنظمة وقيمها التي تؤثر على سلوكيات الأفراد العاملين فيها.

وتتجلى أهمية وجود المدقق القضائي من توافر قدرات لديه في دمج معارفه المحاسبية والتدقيقية مع مواقفه العقلية الايجابية التي تظهر عند التعامل مع القضايا القانونية وقدرته على حلها وتحديد المقاصد الحقيقية التي تقف وراء المعاملات المالية من الناحية المحاسبية والقانونية التي تتناول في مفهومها ثلاث أبعاد أو وجهات نظر حسب ما أشار إلى ذلك كل من (Stanbury et al., 2010: 5)، وهذه الأبعاد أو وجهات النظر هي:

١. وجهة نظر مدقق الحسابات: وتتناول تطبيق الأساليب والإجراءات والتقنيات التي تجعل عملية قادرة على التعامل مع الجوانب القانونية والتي تستوجب امتلاك المدقق القضائي قدرات ومهارات تدمج بين التحقيق والمحاسبة وتدقيق الحسابات.
٢. وجهة نظر المحامي: وتتناول عملية جمع وتحليل وتفسير وعرض كافة الجوانب المالية من الناحية القانونية بشكل واضح وموجز باعتبار خبير في محكمة قانونية.
٣. وجهة نظر محققي عمليات الغش والاحتيال: وتتناول تطبيق المهارات والقدرات التي يمتلكها المحقق وقدرته على التطبيق والتحليل من جعل القضايا المالية تفي بالمواصفات والمعايير التي تطلبها المحكمة.

مفهوم المحاسبة الإبداعية ودوافع الإدارة لإستخدامها

تعتبر المحاسبة الإبداعية بما تحتويها من ممارسات قائمة على إستغلال بعض المعالجات التي تمليها الإجراءات والسياسات المحاسبية، بهدف تغيير واقع ما تصوره القوائم المالية المنتجة، من خلال بعض الإجراءات المحاسبية

والمرونة التي تحملها المعايير المحاسبية المعمول بها بهدف التلاعب الرقمي في البنود الواردة في القوائم المالية عن طريق القيام بإدخال حركات وهمية في أنظمة المعلومات المحاسبية المستخدمة، واستحداث آليات معينة لإخفائها، مما يؤدي إلى تصوير قوائم مالية لا يعكس محتواها الإعلامي الواقع الفعلي لمنظمة الأعمال (Belkaoui, 2019 : 59).

ويشير (Yadav, 2014 :66) إلى أن السلوكيات المترجمة عبر الممارسات التي تنتهجها الإدارات المختلفة مستمدة من مجموعة عناصر، يُعتبر المحتوى المعلوماتي الذي ينقله مضمون نظرية الوكالة إحداها، لذا فقد تتعمد الإدارة إلى نشر قوائم مالية ينقل محتواها الإعلامي معلومات من شأنها أن تزيد من قدرة مستخدميها على التنبؤ بالأرباح المستقبلية، في حين قد تلجأ الإدارة إلى التلاعب بما يتم نشره من معلومات مالية بهدف تحسين صورتها أمام الملاك وأصحاب المصالح.

وعرفت المحاسبة الإبداعية بأنها عملية تضمن للمنظمات تحقيق نوع من الشفافية في التقرير عن القوائم المالية المنشورة من خلال الاستفادة من المرونة التي توفرها المعالجات المحاسبية للتلاعب بالأرقام المالية والتي تعكس توقعات الإدارة التنفيذية فيما يتعلق بالتدفقات النقدية المستقبلية (التكريتي، ٢٠١٩: ١٣).

وتعرف المحاسبة الإبداعية بأنها استخدام المعرفة بالمحاسبة للتأثير على الأرقام المبلغ عنها، في حين تبقى ضمن اختصاص القواعد المحاسبية والقوانين، بحيث بدلا من إظهار الأداء الفعلي أو موقف المنظمة، فإنها تعكس ما تريد الإدارة أن تخبر المساهمين وأصحاب المصلحة، فهي تقنية يلجأ إليها المحاسبون في منظمات الأعمال تقوم على إستغلال معرفتهم في المبادئ والفروض المحاسبية والتشريعات التي يحتكم إليها القطاع بهدف تقديم حلول ومعالجات للأرقام المالية المجمعة بحسابات المنظمة والتي تصورها القوائم المالية (Parfet, 2015 : 480).

ويرى الباحث أن المحاسبة الإبداعية بأنها مجموعة من الممارسات التي تستهدف تضليل مستخدمي القوائم المالية الصادرة عن المصارف الإسلامية الكويتية لتحقيق أغراض معينة تخدم مصالح فئة أو أكثر من أصحاب المصالح في البنك، وتنطوي على تعمد انتخاب التقديرات والسياسات المحاسبية التي تؤمن تغيير المعلومات المالية بما ينسجم والأغراض المرجوة، وذلك من خلال القيام ببعض الإجراءات أو الخطوات التي تستخدم للتلاعب بالأرقام الواردة في القوائم المالية، حيث يستخدم فيها المحاسبون معرفتهم بالقواعد المحاسبية للتلاعب بالأرقام المعروضة في حسابات المصرف الإسلامي.

وفيما يلي بعض الدوافع والمحفزات التي تدفع الإدارات المختلفة لإستخدام مفهوم المحاسبة الإبداعية وتوظيف أساليبها وممارساتها تتمثل بما يلي:

١. التهرب الضريبي: يُعد التهرب الضريبي أحد الدوافع إلى توظيف أحد أساليب المحاسبة الإبداعية، والتي عادة ما تكون مقرونة بموافقة مُلاك المنظمة وبالتعاون مع المدقق الخارجي لها، ومن الأمثلة على التهرب الضريبي، الإغفال المتعمد للمدقق الخارجي عن الطريقة التي يتم بموجبها قيد المصاريف

الرأسمالية، إذ قد تلجأ الإدارة إلى إعتبار المصاريف الرأسمالية على إنها مصاريف جارية، بهدف تخفيض صافي الربح المتحقق لفترة مالية معينة، مما يعني بالضرورة إنخفاض قيمة الضرائب المترتبة على المنظمة (Rodgers, 2017: 208).

٢. الحصول على تمويل أو المحافظة عليه من خلال تحسين سعر السهم: تلجأ بعض المنظمات إلى الحصول على التمويل اللازم لتفي بإحتياجاتها التشغيلية والإستثمارية وسداد التزاماتها، الأمر الذي يدفعها في بعض الأحيان إلى اللجوء إلى ممارسات وأساليب المحاسبة الإبداعية لتحسين نتيجة النشاط والموقف المالي لها، وخاصة في حال كون المتحقق من الإيرادات لا يفي بسداد الالتزامات وتحقيق شروط التمويل المفروضة عليها من المنظمات المانحة لها (خليفه، ٢٠١٣: ١٢١).

٣. تحقيق المكاسب الشخصية للمديرين: تعتبر المكاسب الشخصية من أهم الدوافع الرئيسية لإستخدام ممارسات وأساليب المحاسبة الإبداعية، إذ ينطوي عليها تعاون مدقق الحسابات مع إدارة منظمات الأعمال لتحقيق مصالح شخصية تكون بالعادة على حساب المنظمة وذوي المصالح والإقتصاد والمجتمع ككل كما ظهر بشكل واضح خلال الأزمة العالمية الأخيرة (Phillips et. al, 2013 :492).

٤. التأثير الإيجابي على سمعة منظمة الأعمال: ويقصد بها تحسين الموقف المالي والتنافسي لمنظمة الأعمال من خلال ما يتناقله مستخدمي القوائم المالية عن المنظمة في الأسواق الأمر الذي يساعد في زيادة الحصة السوقية والمقدرة التنافسية ودعم نموها وإستمرارها، وبالتالي زيادة شريحة المتعاملين مع المنظمة من خلال ما يتم تناقله من معلومات إيجابية سواء تتعلق بالأداء أو غيره (Gaetan & Stolowy, 2013 : 41).

الدراسات السابقة

هدفت دراسة (Matarenh, 2015) إلى بيان أهمية تصميم أخلاقيات مهنة المحاسبة للحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية، وقد توصلت الدراسة إلى أهمية التزام مدقق الحسابات بالأمانة وعدم انحيازه لمصلحته الشخصية ومراعاته لكرامة المهنة وعدم القيام بأي عمل يسئ لسمعة مهنة التدقيق. كما أظهرت أهمية امتلاك مدقق الحسابات للقدرات التي تؤهله على ممارسة أعمال التدقيق وفق المعايير المحاسبية الدولية في موضوع الإفصاح والإبلاغ في القوائم المالية.

هدفت دراسة (Nkama & Onoh, 2016) إلى بيان العلاقة بين المحاسبة الجنائية وبين حوكمة الشركات، وقد تبين أن هناك علاقة كبيرة وذات دلالة إحصائية إيجابية حول تطبيقات المحاسبة الجنائية وبين حوكمة الشركات وهذه العلاقة تم قياسها بأداء مجلس الإدارة، وتبين أن تطبيقات المحاسبة الجنائية يترتب عليه وجود الإمكانية الكبيرة في تحسين وتطوير أداء إدارة الشركات من خلال القيام بتعزيز وتحسين مستوى الأداء الذي يقوم به مجلس إدارة الشركة.

هدفت دراسة خليل، (٢٠١٧) إلى التعرف على دور المراجعة القضائية لمواجهة الغش والاحتيال والفساد المالي بمنظمات الأعمال وتحقيق مصداقية المعلومات المحاسبية وذلك من خلال دراسة اختبارية، وتوصلت إلى أن ممارسة المراجعة القضائية يتطلب القيام بمعرفة متطلبات ممارسة المراجعة القضائية وأنه من الأفضل ممارسة المراجعة القضائية من خلال احد المراجعين القضائيين الخارجيين المستقلين، وذلك لكي يمكن ممارستها كمراجعة قضائية كاملة مستقلة بعيدة عن أية ضغوط أخرى سواء كانت خارجية أو داخلية.

هدفت دراسة محمد، (٢٠١٨) إلى التعرف على دور المراجعة القضائية في إكتشاف حالات الغش بمنظمات الأعمال، وقد توصلت إلى أن الإجراءات التنظيمية المتبعة في المراجعة القضائية تسهم بالكشف عن الأشخاص وعن العمليات التي يوجد شك في عدم مشروعيتها وقانونيتها، وتبين أن المراجعة القضائية تساعد على تقييم مدى الكفاءة والفعالية في الإجراءات المتبعة في نظام الرقابة الداخلية المعمول بها من صون وحماية الأصول في الشركات السودانية.

وتوصلت دراسة التكريتي (٢٠١٩) إلى وجود أثر الممارسة المحاسبة الإبداعية على التهرب الضريبي، وكانت قيمة معامل الارتباط الكلي دالة إحصائياً وتدل على درجة ارتباط دالة إحصائياً بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وتبين أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لهذه الممارسات قد تراوحت بين المستوى المرتفع والمتوسط.

منهج البحث

يعتبر البحث من الأبحاث الميدانية والتي اتبع فيها الباحث الأسلوب الوصفي والتحليلي.

مجتمع البحث والعينة

يتكون مجتمع البحث من جميع المصارف الإسلامية الكويتية، والبالغ عددها (٥) مصارف، وهي (البنك الأهلي المتحد، بنك الكويت الدولي، بنك الكويت الدولي، بيت التمويل الكويتي، بنك بوبيان، بنك وربه). أما وحدة التحليل فهي المستشارين الماليين وأعضاء لجان التدقيق، ومدققي الحسابات الداخليين والمديرين الماليين العاملين في المصارف الإسلامية الكويتية وفروعها المنتشرة في كافة المحافظات الكويتية. وبخصوص عينة الدراسة فتم اختيارها بالأسلوب العشوائي من خلال توزيع الاستبانات في هذه البنوك، وبمعدل (٢٠) استبانات في كل مصرف من هذه المصارف بفروعها المنتشرة في محافظات الكويت الستة، وقد بلغ عدد الاستبانات الموزعة (١٠٠) استبانة. وقد تم استرداد (٧٥) استبانة وبنسبة (٧٥,٠٪) من إجمالي الاستبانات الموزعة تم إخضاعها للتحليل الإحصائي.

مصادر جمع البيانات

اعتمد الباحث على نوعين من مصادر المعلومات هما المصادر الثانوية، مثل كتب المحاسبة والمواد العلمية والنشرات والدوريات المتخصصة التي تبحث في موضوع التدقيق القضائي والمحاسبة الإبداعية، كذلك المصادر الأولية من خلال تطوير استبانة لموضوع البحث الحالي، وتم التأكد من قدرتها على قياس المتغيرات، فانه تم استخراج معامل كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي حيث بلغ (٨٤,٩٪) وهي نسبة جيدة جدا يعتمد عليها في اعتماد نتائج البحث.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث.

تم الاستعانة بالأساليب الإحصائية ضمن برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في تحليل البيانات، حيث تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري، وتحليل الانحدار الخطي المتعدد والبسيط لاختبار الفرضيات.

تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية

الجداول التالية تبين استجابات عينة الدراسة على الفقرات الخاصة بكل متغيرات البحث.

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الأهمية النسبية	المرتبة
١	هناك سياسات وإجراءات تلزم المدقق القضائي بالموضوعية والنزاهة تساعده في التعامل مع القضايا القانونية	3.743	.7168	مرتفعة	٧
٢	يلتزم المدقق القضائي بتطبيق السياسات والإجراءات الخاصة بعنصر الاستقلالية للتعامل مع القضايا القانونية	3.548	.7054	متوسطة	١٠
٣	يلتزم المدقق القضائي بالسرية والسلوك المهني عند التعامل مع القضايا القانونية	3.756	.5996	مرتفعة	٥
٤	يلتزم المدقق القضائي بالحصول على الإقرارات السنوية التي تبين أنه ملم بسياسات وإجراءات التدقيق المتعلقة بالقضايا القانونية	3.646	.8221	متوسطة	٩
٥	يلتزم المدقق القضائي بقواعد وأخلاقيات المهنة التي يفرضها التعامل مع القضايا القانونية	3.951	.6066	مرتفعة	١
٦	هناك إجراءات تأديبية موثقة خاصة بالقضايا القانونية	3.743	.6631	مرتفعة	٦

٧	يمتلك المدقق القضـــائي قدرة على تجنب العلاقات والمصـــالح المادية التي تعرضهم لهيمنة الآخرين	3.902	.6208	مرتفعة	٢
٨	تتوافر لدى المدقق القضـــائي الأمانة والاســـتقامة من الناحية الذهنية للتعامل مع القضايا القانونية	3.768	.7420	مرتفعة	٤
٩	يلتزم المدقق القضائي بمدونة سلوك أخلاقي يتم تطبيقها عند اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية	3.853	.7048	مرتفعة	٣
١٠	يمتلك المدقق القضـــائي المعرفة الكافية التي تســـاعده على التعامل مع القضايا القانونية	3.707	.7112	مرتفعة	٨
متغير متطلبات ممارسة المدقق لمهام التدقيق القضائي		**3.762**		**مرتفعة**	

الجدول (١): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية لمتغير متطلبات ممارسة المدقق لمهام التدقيق القضائي

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول (١) أن المتوسط الحسابي لمتغير (متطلبات ممارسة المدقق لمهام التدقيق القضائي) بلغت (3.762)، وتراوحت ما بين (3.951 -3.548) وأن العبارة التي تنص على أن " يلتزم المدقق القضائي بقواعد وأخلاقيات المهنة التي يفرضها التعامل مع القضايا القانونية " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.951)، وبانحراف معياري بلغ (.6066) وقد كانت أهميتها النسبية (مرتفعة). كما تشير النتائج إلى أن العبارة التي تنص على أنه " يلتزم المدقق القضائي بتطبيق السياسات والإجراءات الخاصة بعنصر الاستقلالية للتعامل مع القضايا القانونية " هي الأقل بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.548) وبانحراف معياري بلغ (.7054) وقد كانت الأهمية النسبية لهذه الفقرة (متوسطة).

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الأهمية النسبية	المرتبة
١١	يتم وضـع سـياسـات وإجراءات لتطوير أداء المدقق القضـائي مهنياً للتعامل مع القضايا القانونية	3.561	.8329	متوسطة	٧
١٢	هناك سياسات وإجراءات لتقويم أداء المدقق القضائي حول القضايا القانونية	3.558	.7054	متوسطة	٨

١٣	هناك سياسات وإجراءات تتعلق بحصول المدقق القضائي على مؤهلات تؤهله لممارسة دوره في التعامل القضايا القانونية	3.756	.5996	مرتفعة	٥
١٤	يتم تنظيم دورات وبرامج تدريبية منتظمة داخلية أو خارجية لتطوير قدرات المدقق القضائي المهنية	3.656	.8221	متوسطة	٦
١٥	هناك خطة مصممة لاحتياجات المدقق القضائي لكل عملية وفق موازنة الوقت والمهارات الشخصية التي تتطلبها القضايا القانونية	3.951	.6066	مرتفعة	١
١٦	هناك سياسات وإجراءات لضمان التأهيل المهني المستمر والنشاطات التدريبية الخاصة بالقضايا القانونية	3.756	.6769	مرتفعة	٤
١٧	هناك سياسات وإجراءات تبين المؤهلات الضرورية لترقية المدقق القضائي	3.902	.6208	مرتفعة	٢
١٨	يتم إسناد مسئولية التطوير المهني للمدقق القضائي إلى شخص أو مجموعة أشخاص يتمتعون بصلاحية مناسبة لتحسين الأداء القضائي	3.768	.7420	مرتفعة	٣
متغير الإجراءات التنظيمية التي يلتزم بها المدقق القضائي		**3.736**		**مرتفعة**	

الجدول (٢): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية لمتغير الإجراءات التنظيمية التي يلتزم بها المدقق القضائي

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول رقم (٢) أن المتوسط الحسابي لمتغير (الإجراءات التنظيمية التي يلتزم بها المدقق القضائي) بلغ (3.736). وتراوحت ما بين (3.951 - 3.548) وأن العبارة التي تنص على أن " هناك خطة مصممة لاحتياجات المدقق القضائي لكل عملية وفق موازنة الوقت والمهارات الشخصية التي تتطلبها القضايا القانونية " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.951)، وبانحراف معياري بلغ (0.6066) وقد كانت أهميتها النسبية (مرتفعة). كما تشير النتائج إلى أن العبارة التي تنص على أن " هناك سياسات وإجراءات لتقويم أداء المدقق القضائي حول القضايا القانونية " هي الأقل بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.558) وبانحراف معياري بلغ (.7054) وقد كانت الأهمية النسبية لهذه الفقرة (متوسطة).

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الأهمية النسبية	المرتبة
١٩	تتوافر لدى المدقق القضـــائي الكفاءة والعناية المهنية المناســـبة والمهارات الفنية المتعلقة بالقضايا القانونية	3.865	.6985	مرتفعة	٣
٢٠	لدى المدقق القضائي الحياد والتحرر من المؤثرات غير المهنية التي تحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية	3.707	.7112	مرتفعة	٨
٢١	يمتلك المدقق القضـــائي المعرفة والخبرة والقدرة على التعامل مع القضايا القانونية	3.695	.6972	مرتفعة	٩
٢٢	لدى المدقق القضائي معرفة تامة ودراية جيدة بأعمال التدقيق القضائي	3.768	.6903	مرتفعة	٦
٢٣	لدى المدقق القضائي سعة الإطلاع بكل ما يتعلق بالقضايا القانونية	3.548	.7054	متوسطة	١٠
٢٤	يمتلك المدقق القضائي اللباقة وسرعة البديهة ومعرفة بالقضايا القانونية للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية	3.768	.5730	مرتفعة	٥
٢٥	لدى المدقق القضائي قدرة على تقديم المعلومات الهامة بطريقة عادلة وصادقة حول ممارسات المحاسبة الإبداعية	3.707	.8238	مرتفعة	٧
٢٦	يمتلك المدقق القضائي التأهيل العلمي والمهارات الفنية والإدراكية المتعلقة بالقضايا القانونية	4.000	.5211	مرتفعة	١
٢٧	لدى المدقق القضائي قدرة على تجنب العلاقات التي تعرضهم لهيمنة أطراف أخرى	3.804	.6747	مرتفعة	٤
٢٨	لدى المدقق القضائي قدرة على متابعة التطورات والاتجاهات الحديثة بالتشريعات والقوانين المتصلة بالقضايا القانونية	3.902	.6208	مرتفعة	٢
الصفات التي يجب توفرها في المدقق القضائي		**3.776**		**مرتفعة**	

الجدول (٣): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية لمتغير الصفات التي يجب توفرها في المدقق القضائي

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول رقم (٣) أن المتوسط الحسابي لمتغير (الصفات التي يجب توفرها في المدقق القضائي) بلغ (3.776). وتراوحت ما بين (4.000- 3.548) وأن العبارة التي تنص على أن " يمتلك المدقق القضائي التأهيل العلمي والمهارات الفنية والإدراكية المتعلقة بالقضايا القانونية " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (4.000)، وبانحراف معياري بلغ (.5211) وقد كانت أهميتها النسبية (مرتفعة). كما تشير النتائج إلى أن العبارة التي تنص على أن " لدى المدقق القضائي سعة الإطلاع بكل ما يتعلق بالقضايا القانونية " هي الأقل بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.548) وبانحراف معياري بلغ (.7054) وقد كانت الأهمية النسبية لهذه الفقرة متوسطة.

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الأهمية النسبية	المرتبة
٢٩	يسهم المدقق القضائي في جعل المعلومات المحاسبية ملاءمة للأطراف المختلفة ويحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية	3.926	.6242	مرتفعة	١
٣٠	يساهم المدقق القضائي في جعل التقارير المالية تحتوي على معلومات تتصف بخاصية الصدق في التعبير عن الظواهر التي تحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية	3.792	.5824	مرتفعة	٤
٣١	يساهم المدقق القضائي بتوفير المعلومات الكافية والملاءمة لاتخاذ القرارات المناسبة والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية	3.743	.7338	مرتفعة	٦
٣٢	تمتع المعلومات المقدمة من المدقق القضائي بالشمولية والفاعلية والكفاءة يحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية	3.695	.6793	مرتفعة	٨
٣٣	يسهل احتواء تقرير المدقق القضائي على معلومات قابلة للمقارنة عملية الدراسة والتحليل والتنبؤ واتخاذ القرارات المتعلقة بممارسات المحاسبة الإبداعية	3.695	.5813	مرتفعة	٧
٣٤	توفر التغذية الراجعة من المدقق القضائي في تحسين وتطوير نوعية المعلومات المقدمة لمتخذي القرار ويحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية	3.609	.8128	متوسطة	١١

٣٥	يساهم إتباع المدقق القضائي لسياسات محاسبية غير متحيزة إلى إنتاج بيانات ومعلومات محاسبية صادقة تقلل من آثار المحاسبة الإبداعية	3.878	.6164	مرتفعة	٢
٣٦	تتوقف كفاءة تقارير الإبلاغ المالي في خدمة مستخدميها بمقدار خلوها من التحيز الخاص بالمدقق القضائي الذي قام بإعدادها	3.694	.6608	مرتفعة	٩
٣٧	لدى المدقق القضائي قدرة على التحقق من مصداقية البيانات المالية المدونة في التقارير المالية ترجع إلى تأهيله العلمي والعملي	3.841	.6180	مرتفعة	٣
٣٨	يؤدي تقيد المدقق القضـــائي في الأنظمة والتعليمات المالية إلى التخفيف من نتائج أساليب المحاسبة الإبداعية	3.658	.7238	متوسطة	١٠
٣٩	يؤدي الثبات في استخدام الطريقة المحاسبية والمعرفة القضائية المناسبة إلى الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية	3.780	.6853	مرتفعة	٥
الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية في المصارف الإسلامية الكويتية		**3.755**		**مرتفعة**	

الجدول (٦): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية للمتغير التابع: الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية في المصارف الإسلامية الكويتية

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول رقم (٦) أن المتوسط الحسابي للمتغير التابع (الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية في المصارف الإسلامية الكويتية) بلغ (3.755) وتراوحت ما بين (3.926- 3.609) وأن العبارة التي تنص على أن "يسهم المدقق القضائي في جعل المعلومات المحاسبية ملاءمة للأطراف المختلفة ويحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.926)، وبانحراف معياري بلغ (6242.) وقد كانت أهميتها النسبية (مرتفعة). كما تشير النتائج إلى أن العبارة التي تنص على أن " توفر التغذية الراجعة من المدقيق القضائي في تحسين وتطوير نوعية المعلومات المقدمة لمتخذي القرار ويحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية" هي الأقل بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.609) وبانحراف معياري بلغ (8128.) وقد كانت الأهمية النسبية لهذه الفقرة (مرتفعة) أيضا.

نتائج اختبار فرضيات الدراسة

تم اختبار الفرضيات، باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression) وكانت النتائج على النحو الآتي:

النتائج المتعلقة باختبار الفرضية الرئيسة

وتنص على أنه: " لا يوجد دور للمدقق القضائي بمتغيراته (متطلبات ممارسة المدقق لمهام التدقيق القضائي، الإجراءات التنظيمية التي يلتزم بها المدقق القضائي، الصفات التي يجب توفرها في المدقق القضائي) في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن المصارف الإسلامية الكويتية.

Model النموذج	Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square معامل التحديد المعدّل	R Square معامل التحديد	R معامل الارتباط
١	.1538	.719	.736	.858

الجدول (٧): نتائج معاملات الارتباط لنموذج الانحدار المتعدد

يبين الجدول (٧) أن قيمة العلاقة بين الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن المصارف الإسلامية الكويتية وبين دور المدقق القضائي التي تم استخدامها في التنبؤ بقيمة هذا الدور (R) قد بلغت (.858) وهي قيمة مرتفعة وتشير إلى علاقة ايجابية طردية، ويلاحظ أن قيمة معامل التحديد (R^2) قد بلغت (.736) وهي تشير إلى أن المتغير المستقل المتمثل بدور المدقق القضائي يفسر من التغير أو التباين الحاصل في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن المصارف الإسلامية الكويتية بقيمة النسبة المذكورة، كما يمكن استخدام قيمة (R^2) المعدلة والتي تأخذ بالحسبان عدد المتغيرات المستقلة لتصبح نسبة معامل التحديد المعدل (.382) وتعتبر القيمة المتبقية من أي من النسبتين تعود أو ترتبط بعوامل أخرى قد تؤثر في ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن المصارف الإسلامية الكويتية. أما فيما يتعلق بنتائج تحليل التباين ANOVA لاختبار دلالة نموذج الانحدار يبين الجدول التالي (٨) النتائج التي تم التوصل إليها في هذا الاختبار:

مصدر التباين Model	مجموع المربعات Sum of Squares	درجات الحرية df	متوسط المربعات Mean Square	قيمة F	مستوى الدلالة Sig.
الانحدار Regression	5.037	3	1.679	6.821	.000

البواقي Residual	1.799	72	.025		
الكلي Total	6.837	75			

الجدول (٨): اختبار دلالة نموذج الانحدار

كما يبين الجدول التالي (٩) نتائج اختبار معاملات الانحدار الخطي المتعدد والمتعلقة بنموذج التنبؤ الذي يمكن التوصل إليه من خلال متغيرات المدقق القضائي:

الجدول (٩): اختبار تحليل معاملات (Coefficients) معادلة الانحدار

المتغيرات المستقلة / المعاملات	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة Sig. t
	المعاملات المعيارية (Beta)	B	الخطأ المعياري Std. Error		
الحد الثابت (.606)		.606	.415	1.461	.148
متطلبات ممارسة المدقق لمهام التدقيق القضائي	.816	.934	.148	6.323	.000
الإجراءات التنظيمية التي يلتزم بها المدقق القضائي	.320	.529	.127	4.591	.001
الصفات التي يجب توفرها في المدقق القضائي	.336	.466	.083	3.497	.000

تشير بيانات الجدول السابق (٩) إلى اختبار t المستخدم في اختبار فرضية تقاطع خط الانحدار (الحد الثابت) والتي تشير إلى أن خط الانحدار يمر بنقطة الأصل أم يقطع محور الصادات عند نقطة معينة (الحد الثابت)، إذ يتبين من خلال قيمة مستوى الدلالة البالغة (٠,٠٠٠) رفض الفرضية الصفرية والتي تشير إلى أن قيمة الحد الثابت لا تساوي صفراً، وعليه فان خط الانحدار لا يمر بنقطة الأصل، ولذلك فان للمدقق القضائي دور في المتغير التابع وهو الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن المصارف الإسلامية الكويتية، ومن هنا يتم الاستنتاج بأهمية دور المدقق القضائي في إيجاد نموذج (معادلة للتنبؤ بقيم

الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية) وعليه يمكن اختبار فرضيات الدراسة وكانت النتائج على النحو الآتي:

١. أولا: اختبار الفرضية الرئيسة: يبين الجدول (٨) أن قيمة F المحسوبة قد بلغت (6.821) وهي قيمة دالة إحصائيا لان قيمة مستوى الدلالة المرافقة قد بلغت (٠,٠٠٠) وهي أقل من ٠,٠٥ مما يعني رفض فرضية الدراسة الصفرية الرئيسة وقبول البديلة والتي تشير إلى انه يوجد دور للمدقق القضائي بمتغيراته (متطلبات ممارسة المدقق لمهام التدقيق القضائي، الإجراءات التنظيمية التي يلتزم بها المدقق القضائي، الصفات التي يجب توفرها في المدقق القضائي) في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن المصارف الإسلامية الكويتية.

٢. ثانيا: اختبار الفرضية الأولى: يبين الجدول (٩) أن قيمة t المحسوبة قد بلغت (6.323) بمستوى دلالة (000.) وعند مقارنة قيمة مستوى الدلالة بالقيمة ٠,٠٥ يتبين أن مستوى الدلالة المحسوب كان أقل من ٠,٠٥ مما يشير إلى رفض فرضية الدراسة الصفرية الأولى وقبول البديلة وبالتالي الاستنتاج بوجود دور لمتطلبات ممارسة المدقق لمهام التدقيق القضائي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن المصارف الإسلامية الكويتية، كما يبين الجدول أن قيمة المعامل المعياري (Beta) قد بلغ (816.) وهي قيمة دالة إحصائياً.

٣. ثالثا: اختبار الفرضية الثانية: يبين الجدول (٩) أن قيمة t المحسوبة قد بلغت (4.591) بمستوى دلالة (001.) وعند مقارنة قيمة مستوى الدلالة بالقيمة ٠,٠٥ يتبين أن مستوى الدلالة المحسوب كان أكبر من ٠,٠٥ مما يشير إلى رفض فرضية الدراسة الصفرية الثانية وقبول البديلة، وبالتالي الاستنتاج بوجود دور للإجراءات التنظيمية التي يلتزم بها المدقق القضائي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن المصارف الإسلامية الكويتية، كما يبين الجدول أن قيمة المعامل المعياري (Beta) قد بلغ (520.) وهي دالة إحصائياً.

٤. رابعا: اختبار الفرضية الثالثة: يبين الجدول (٩) أن قيمة t المحسوبة قد بلغت (3.497) بمستوى دلالة (000.) وعند مقارنة قيمة مستوى الدلالة بالقيمة ٠,٠٥ يتبين أن مستوى الدلالة المحسوب كان أقل من ٠,٠٥ مما يشير إلى قبول فرضية الدراسة الصفرية الثالثة وبالتالي الاستنتاج بوجود أثر للصفات التي يجب توفرها في المدقق القضائي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن المصارف الإسلامية الكويتية، كما يبين الجدول أن قيمة المعامل المعياري (Beta) قد بلغ (466.) وهي قيمة دالة إحصائياً.

النتائج

أظهرت نتائج الدراسة وجود دور للمدقق القضائي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن المصارف الإسلامية الكويتية. كما أظهرت المتوسطات الحسابية أن استجابات عينة الدراسة كانت مرتفعة، وقد تبين أن المدقق القضائي يسهم في جعل المعلومات المحاسبية ملاءمة للأطراف المختلفة ويحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وان إتباع المدقق القضائي لسياسات محاسبية غير متحيزة يساهم في إنتاج بيانات ومعلومات محاسبية صادقة تقلل من آثار المحاسبة الإبداعية، إضافة إلى انه تبين أن قدرة المدقق القضائي على التحقق من مصداقية البيانات المالية المدونة في التقارير المالية ترجع إلى تأهيله العلمي والعملي.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة خليل، (٢٠١٧) التي توصلت إلى أن ممارسة المراجعة القضائية ينبغي أن يتم من خلال احد المراجعين القضائيين الخارجيين المستقلين، وذلك لكي يمكن ممارستها كمراجعة قضائية كاملة مستقلة بعيدة عن أية ضغوط أخرى سواء كانت خارجية أو داخلية. أما فيما يتعلق باختبار الفرضيات الفرعية، فقد تبين ما يلي:

١. أظهرت النتائج وجود دور لمتطلبات ممارسة المدقق لمهام التدقيق القضائي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن المصارف الإسلامية الكويتية. وبينت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير أن استجابات عينة الدراسة كانت مرتفعة، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة خليل، (٢٠١٧) التي توصلت إلى أن ممارسة المراجعة القضائية يتطلب القيام بمعرفة متطلبات ممارسة المراجعة القضائية. وتبين أن المدقق القضائي في البنوك يلتزم بقواعد وأخلاقيات المهنة التي يفرضها التعامل مع القضايا القانونية، ويلتزم أيضا بمدونة سلوك أخلاقي يتم تطبيقها عند اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية، كذلك تبين أن المدقق القضائي يمتلك قدرة على تجنب العلاقات والمصالح المادية التي تعرضهم لهيمنة الآخرين، وانه تتوافر لديه الأمانة والاستقامة من الناحية الذهنية للتعامل مع القضايا القانونية. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Matarenh, 2015) التي توصلت إلى أهمية التزام مدقق الحسابات بالأمانة وعدم انحيازه لمصلحته الشخصية ومراعاته لكرامة مهنة التدقيق وعدم القيام بأي عمل يسئ لسمعتها.

٢. أظهرت النتائج وجود أثر للإجراءات التنظيمية التي يلتزم بها المدقق القضائي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن المصارف الإسلامية الكويتية. وبينت المتوسطات الحسابية أن استجابات عينة الدراسة كانت مرتفعة، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة محمد، (٢٠١٨) التي توصلت إلى أن الإجراءات التنظيمية المتبعة في المراجعة القضائية تسهم بالكشف عن الأشخاص وعن العمليات التي يوجد شك في عدم مشروعيتها. وقد تبين أن هناك خطة مصممة لاحتياجات المدقق القضائي لكل عملية وفق موازنة الوقت والمهارات الشخصية التي تتطلبها القضايا القانونية، وهناك سياسات وإجراءات تبين المؤهلات الضرورية لترقية المدقق القضائي، وتبين أنه يتم إسناد

مسئولية التطوير المهني للمدقق القضائي إلى شخص أو مجموعة أشخاص يتمتعون بصلاحية مناسبة لتحسين الأداء القضائي. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة محمد، (٢٠١٨) التي بينت أن المراجعة القضائية تساعد على تقييم مدى الكفاءة والفعالية في الإجراءات المتبعة في نظام الرقابة الداخلية المعمول بها من صون وحماية الأصول في الشركات السودانية.

٣. أظهرت النتائج وجود دور للصفات التي يجب توفرها في المدقق القضائي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن المصارف الإسلامية الكويتية. وبينت المتوسطات الحسابية أن استجابات العينة كانت مرتفعة، وقد تبين أن المدقق القضائي يمتلك التأهيل العلمي والمهارات الفنية والإدراكية المتعلقة بالقضايا القانونية ولديه قدرة على متابعة التطورات والاتجاهات الحديثة بالتشريعات والقوانين المتصلة بالقضايا القانونية، كما تبين أن لدى المدقق القضائي الكفاءة والعناية المهنية المناسبة والمهارات الفنية المتعلقة بالقضايا القانونية ولديه قدرة على تجنب العلاقات التي تعرضهم لهيمنة أطراف أخرى. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Matarenh, 2015) التي توصلت إلى أهمية امتلاك مدقق الحسابات للقدرات التي تؤهله على ممارسة أعمال التدقيق.

التوصيات

يوصي الباحث بما يلي:

أولا: ضرورة التزام المصارف الإسلامية الكويتية بمتطلبات ممارسة المدقق لمهام التدقيق القضائي لدوره في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عنها، وذلك من خلال زيادة الاهتمام بالجوانب الآتية:

١. تطبيق السياسات والإجراءات الخاصة بعنصر استقلالية المدقق القضائي للتعامل مع القضايا القانونية.
٢. حصول المدقق القضائي على الإقرارات السنوية التي تبين أنه ملم بسياسات وإجراءات التدقيق المتعلقة بالقضايا القانونية.
٣. التأكيد على أهمية امتلاك المدقق القضائي المعرفة الكافية التي تساعده على التعامل مع القضايا القانونية.
٤. إيجاد سياسات وإجراءات تلزم المدقق القضائي بالموضوعية والنزاهة تساعده في التعامل مع القضايا القانونية.

ثانيا: ضرورة اهتمام المصارف الإسلامية الكويتية بالإجراءات التنظيمية التي يلتزم بها المدقق القضائي التي تسهم في زيادة وتوسيع خبرات المدقق القضائي وتعزز من قدراته في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عنها، وذلك من خلال ما يلي:

١. إيجاد سياسات وإجراءات لتقويم أداء المدقق القضائي حول القضايا القانونية.
٢. وضع سياسات وإجراءات لتطوير المدقق القضائي مهنياً للتعامل مع القضايا القانونية.
٣. العمل على تنظيم دورات وبرامج تدريبية منتظمة داخلية أو خارجية لتطوير قدرات المدقق القضائي المهنية.
٤. وضع سياسات وإجراءات تتعلق بحصول المدقق القضائي على مؤهلات تؤهله لممارسة دوره في التعامل القضايا القانونية.

ثالثا: تركيز المصارف الإسلامية الكويتية على التوسع في إكساب المدقق القضائي للمهارات والمعارف والصفات التي ينبغي امتلاكها لدورها في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عنها، وذلك من خلال ما يلي:

١. إطلاع المدقق القضائي بكل ما يتعلق بالقضايا القانونية.
٢. التأكيد على أهمية امتلاك المدقق القضائي للمعرفة والخبرة والقدرة على التعامل مع القضايا القانونية.
٣. تعزيز توجهات المدقق القضائي نحو الأخذ بمبدأ الحياد والتحرر من المؤثرات غير المهنية التي تحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.
٤. تقديم المعلومات الهامة التي يحتاجها المدقق القضائي بطريقة عادلة وصادقة لتعزيز قدرته على كشف ممارسات المحاسبة الإبداعية.

المراجع

أبو نصار، محمد، والخلايلة، محمود. ٢٠١٧. مبادئ المحاسبة: الأصول العلمية والعملية. عمان: دار وائل للنشر والطباعة والتوزيع.

التكريتي، علي فؤاد. ٢٠١٩. أثر المحاسبة الإبداعية على التهرب الضريبي من وجهة نظر الهيئة العامة للضرائب. المفرق، الأردن: جامعة آل البيت، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.

جميل، رافي نزار. ٢٠١٢. الإطار المفاهيمي للمحاسبة القضائية ومتطلبات تطبيقها في البيئة المالية العراقية. الموصل، العراق: جامعة الموصل، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد.

خليل، محمد احمد إبراهيم. ٢٠١٧. تطوير دور المراجعة القضائية لمواجهة الغش والاحتيال والفساد المالي بمنظمات الأعمال وتحقيق مصداقية المعلومات المحاسبية دراسة اختبارية. مجلة المحاسبة والمراجعة، ١(٣) : ١٩٧-٢٣٦.

خليفة، محمد. ٢٠١٣. إطار مقترح لتفسير سلوك الوحدات الإقتصادية في التأثير على القوائم المالية: دراسة ميدانية. جامعة عين شمس، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، ١(٢): ١٢٣-١٣٠.

السيسي، نجوى. ٢٠١٦. دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الغش في القوائم المالية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الأول، ص٣٣-٨٨.

محمد، نوال علي الإمام. ٢٠١٨. دور المراجعة القضائية في اكتشاف الغش بمنظمات الأعمال: دراسة ميدانية علي ديوان المراجع القومي بولاية الخرطوم. السودان: جامعة النيلين، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة.

REFERENCE

Abu Nassar, Muhammad, Wa-Al-Khalayilah, Mahmood. 2017. *Mabadi' Al-Muhasabah: Al-Usul Al-'Ilmiyyah Wa Al-'Amaliyyah.* 'Amman: Dar Wa'il Lil-Nashr Wa Al-Tiba'ah Wa Al-Tawzi'.

Belkaoui A. R. 2019. *Accounting Theory*. London: Thomson Learning.

Bressler, Linda. 2010. *The Role of Forensic Accountants In Fraud Investigations: Importance of Attorney and Judges Perceptions*. Journal of Finance and Accountancy, 9(1): 1-9.

Gaetan, B., & Stolowy H. 2013. *Accounts Manipulation: A Literature Review and Proposed Conceptual Framework*. Review of Accounting and Finance, 3(1): 51-72.

Jamil, Rafiyy Nazar. 2012. *Al-Itar Al-Mafahimiyy Li al-Muhasabah Al-Qada'iyyah Wa Mutatallabat Tatbiqiha Fi Al-Bi'at Al-Maliyat Al-'Iraqiyyah.* Al-Mosul, Al-'Iraq: Jami'ah Al-Mosul, Risalah Majister, Kulliyyah Al-Idarah Wa Al-Iqtisad.

Khalifah, Muhammad. 2013. *Itar Muqtarih Li Tafsir Suluk Al-Wahdat Al-Iqtisadiyah Fi Al-Ta'thir 'Ala Al-Qawa'im Al-Maliyyah: Dirasah Maydaniyyah.* Jami'ah 'Ayn Shams, Majallah Al-Fikr Al-Muhasabiyy, Kulliyyah Al-Tijarah, 1(2):123-130.

Khalil, Muhammad Ahmad Ibrahim. 2017. *Tatwir Dawr Al-Muraja'ah Al-Qada'iyyah Li-Muwajahah Al-Ghashsh Wa Al-Ihtiyal Wa Al-Fasad Al-Maliyy Bi Munazzamat Al-A'mal Wa Tahqiq Misdaqiyat Al-Ma'lumat Al-Muhasabiyyah Dirasah Ikhtibariyyah.* Majallah Al-Muhasabah Wa Al-Muraja'ah, 1(3):197-236.

Matarenh, Zeyad. 2015. *Design Ethics of the Accounting Profession to Reduce the Effects of Creative Accounting on the Reliability of Financial Statements Issued by the Jordanian Public Shareholding Companies*. Lebanon: Jinan University, PhD Theses.

Muhammad, Nawal 'Aliyy Al-Imam. 2018. *Dawr Al-Muraja'ah Al-Qada'iyyah Fi Iktishaf Al-Ghish Bi-Manzimat Al-A'mal: Dirasah Maydaniyyah 'Ala Diwan Al-Maraji' Al-Qawmiyy Bi Wilayat Al-Khurtum.* Al-Sudan: Jami'ah Al-Nilayn, Risalah Majistir, Qism Al-Muhasabah.

Nkama, N. & Onoh, J. O. 2016. *Forensic Accounting and Board Performance in the Nigerian Banking Industry*. Journal of Accounting and Financial Management, 2(2): 29-41.

Parfet, W, 2015. *Commentary: Accounting Subjectivity and Earnings Management: A Preparer Perspective*. Accounting Horizons, 14(4): 481-488.

Phillips J., & Pincus M., & Rego S. 2013. *Earning Management: New Evidence Based on Deferred Tax Expense*. The Accounting Review, 78(2): 491-521.

Popoola, Oluwatoyin Muse Johnson, Ayoib Che Ahmad & Rose Shamsiah Samsudin. 2014. *Forensic Accounting Knowledge and Mindset on Task Performance Fraud Risk Assessment*. International Journal of Business and Management, 9(9): 119- 134.

Rodgers Paul. 2017. *Financial Analysis*. USA: Managerial Chartered Institute of Management Accountants.

Al-Sisiyy, Najwa. 2016. *Dawr Al-Muhasabah Al-Qada'iyyah Fi Al-Hadd Min Zahirah Al-Ghashsh Fi Al-Qawa'im Al-Maliyyah*. Al-Majallat Al-'Ilmiyyah Li al-Iqtisad Wa Al-Tijarah, Al-'Adad Al-Awwal, Safhah 33-88.

Stanbury, J., & Paley-Menzies, C. 2010. *Forensic Futurama: Why Forensic Accounting Is Evolving*. Retrieved from http://www.aicpa.org.

Al-Takritiyy, 'Aliyy Fu'ad. 2019. *Athar Al-Muhasabat Al-Ibda'iyyah 'Ala Al-Tahrib Al-Daribiyy Min Wijhah Nazar Al-Hay'at Al-'Ammah Li al-Dara'ib.* Al-Mafraq: Al-Urdun: Jami'ah

Ali Al-Bayt, Risalah Majistir, Qism Al-Muhasabah, Kulliyyat Al-Iqtisad Wa Al-'Ulum Al-Idariyyah.

إنكار

الآراء الواردة في هذه المقالة هي آراء المؤلف. القناطر: مجلة الدراسات الإسلامية العالمية لن تكون مسؤولة عن أي خسارة أو ضرر أو مسؤولية أخرى بسبب استخدام مضمون هذه المقالة.